الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي

د. فاتح رجب قدارة
قسم التاريخ – كلية الآداب – الزاوية
جامعة الزاوية

مقدمة:

تعد بداية السيطرة العثمانية على الوطن العربي منطلقاً رئيساً للكثير من المؤرخين العرب والأجانب للكتابة التاريخية عن تاريخ العرب الحديث، وهي الحقبة التاريخية التي قاربت من الأربعمائة عام، تباين فيها أسلوب الحكم العثماني بين مختلف الأقاليم أو الولايات العثمانية، فبينما فرض السلاطين العثمانيون حكما مباشرا في بعض الأقاليم المفتوحة، اكتفوا في أقاليم أخرى في بعض الأحيان بسيادة أسمية لا تتعدى ذكر اسم السلطان العثماني على المنابر وعلى السكة، ودفع المال الميري من جانب الأمراء والباشاوات المحليين[1] الذين يعلنون ولاءهم للدولة العثمانية، الأمر الذي حتم تلك الخصوصية في مجريات الأحداث التاريخية التي شهدتها كل

ولاية من تلك الولايات، إلا أن الكتابات التاريخية العربية تجاهلت تلك الخصوصية واتجهت الى التعميم في معالجتها لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال سعي الكثير من الكتاب والمؤرخين إلى تعميمأنموذج الحكم العثماني في ولايات المشرق العربي والروميلي على بقية الولايات العثمانية[2]. خاصة ولايات(إيالات أو نيابات) الشمال الإفريقي، على الرغم من الاختلاف البين في أسلوب الحكم والإدارة العثمانية في هذه الولايات، وخصوصية البيئة المغاربية المحلية التي فرضت على أنموذج الحكم العثماني، أن يتكيف مع تلك الخصوصية، أو يصطدم معها، تبعا لمجريات الأحداث التاريخية التي مرت بكل ولاية على حدة.

لذلك انبرى عدد من الكتاب والمؤرخين المغاربة، لإعادة كتابة تاريخ المرحلة العثمانية بروح وطنية، تعي جيدا البيئة الاجتماعية التي تتعامل معها وتتناول تاريخها، ومن هؤلاء المؤرخين، مؤرخنا الشيخ الطاهر أحمد الزاوي 1890-1986م*، الذي تصدى في كتاباته المتعددة للاهتمام بتاريخ ليبيا إبان الحكم العثماني، الذي تجاوز الثلاثمائة وستون سنة، وكان مبرر اهتمامات الزاوي التاريخية، تلك الظروف والأوضاع السياسية المحلية، والإقليمية التي واكبت مولد الدولة القُطرية في الوطن العربي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصار تأكيد الذات الوطنية لكل دولة على حدة مهمة وطنية، حيث صرح بهذا المضمون في عدد من المواضع التي رأى فيها الزاوي بأن:" **الأمة التي لم يكن لها تاريخ يدون فيه ما لها في بطون الأيام من حوادث، وما أتته من أعمال في حياتها ميتة الذكر لا يقام لها وزن، وليس لها بين أمم الأرض من قيمة** "[3]بل اعتبر الزاوي أن كتابة التاريخ سلاح من أسلحة الدفاع تذود به الأمة عن كرامتها وتظهر به ما لأبنائها من بطولة وشجاعة، وما خلف السلف للخلف من صفات الرجولة والدفاع عن الوطن[4].لذلك كان مؤرخنا مدركا تماما للمعطيات التي واكبت مولد دولة

ليبيا الحديثة، وحاجة أبناء ليبيا لمعرفة تاريخهم الوطني كحلقة مهمة في بناء الشخصية الوطنية[5].

عمل الشيخ الطاهر الزاوي جاهدا وبمثابرة، على إثراء المكتبة الليبية بمجموعة من المؤلفات التاريخية لمختلف مراحل تاريخ ليبيا، إلا أن الاهتمام الأكبر كان بتاريخها الحديث، وبالأخص مرحلة السيطرة العثمانية 1551–1911م، وحركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي1911–1943م، التي كان خلالها مجاهدا، وشاهدعيان لوقائعها، مما جعل كتاباته مصدرا رئيساً لتطورات الحركة الوطنية خلال تلك المرحلة، التي يعتبرها انعكاسا طبيعيا لما حل بليبيا خلال فترة الحكم العثماني[6].

ومن هنا كان منطلق اهتمام الزاوي بفترة الحكم العثماني، وخاصة في مؤلفه القيم " **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي** " أو من خلال تعليقاته وإضافاته في تحقيقه لكتاب **التذكار لابن غلبون**، وكذلك الكثير من الإشارات المبثوثة في مؤلفاته الأخرى **(جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ومعجم البلدان الليبية، أعلام ليبيا)** التي يمكن من خلالها رصد وجهة نظره في تفسير فترة الحكم العثماني، وهو ما سوف تتناوله هذه الدراسة للوقوف عند آراء الزاوي حول تلك المرحلة وتفسيراته لطبيعة الحكم العثماني لليبيا، ونعتقد أنه من الضروري إثبات نقاط رئيسة ونحن نتعاطى مع كتابات الزاوي التاريخية وهذه النقاط هي:

1. إننا نتعامل مع مؤرخ، تشكل تكوينه الفكري من خلال تعليمه الديني، وبالتالي لم تسعفه تلك الظروف على امتلاك أدوات، ومنهجية المؤرخ المحترف.
2. إن الفترة التاريخية التي شهدت نضوج ووعي الشيخ الطاهر الزاوي، شهدت قمة التباعد العربي التركي، إذ كان الزاوي معاصراً لمجمل أحداث الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تفريط الدولة العثمانية في ولاياتها العربية وعلى رأسها طرابلس الغرب، وما عقب

ذلك من تطورات سياسية في الدولة العثمانية، ولاسيما الانسلاخ التركي عن ماضيها العثماني والإسلامي، قد ترك في تقديرنا أثره الواضح في كتابات الزاوي التاريخية عن العهد العثماني.

3. إن جل كتاباته وتحقيقاته قد تمت في عقديالخمسينات والستينات من القرن العشرين وهما العقدان اللذانشهدا ظاهرة تأصيل للخصوصية التاريخية والثقافية للدولة القطرية في الوطن العربي، خاصة وأن الزاوي كان متابعا ومطلعا على نماذج متعددة من هذه الكتابات خلال إقامته في مصر(7)تلك الكتابات التي اعتادت في أدبياتها السياسية تصنيف المغرب العربي كمن يغرد خارج السرب العربي، بسبب العزلة التي فرضها الاستعمار(8)، أو لعدم تبلور الوعي القومي بين أبنائه كما اعتقد البعض(9)، وغيرها من الاتجاهات الفكرية التي كانت حافزا للشيخ الطاهر الزاوي للكتابة التاريخية والالتفاف نحو تأكيد الهوية الوطنية الليبية، وبما لا يتعارض مع هويتها القومية والإسلامية.

4. وأخيرا فانه لا يمكن اعتبار آثار الطاهر الزاوي التاريخية عن الحقبة العثمانية، تدخل ضمن حملات التشويه والهجوم التي تعرض ويتعرض لها التاريخ العثماني من قبل المؤرخين القوميين العرب المتأثرين بالكتابات الأوربية حول الدولة العثمانية، والنظريات السياسية التي يتبناها أولئك المؤرخون، بل إن كتابات الزاوي تُعد توصيفا للحالة الليبية تحت الحكم العثماني.

ساهمت كل تلك المعطيات الفكرية والتاريخية في بلورة أفكار وتفسيرات الزاوي للحقبة العثمانية، والتي حكمتها روح واحدة يتبين من خلالها بوضوح المضمون السياسي لتلك التفسيرات، فقد تم بناء جل تلك الآراء على الحقائق التاريخية التي استقاها من أهم مصادر التاريخ الليبي الحديث،المصادر التي نرى من الضروري الوقوف عندها قليلا، للتعرف على

مدى تأثيرها في كتاباته، وفلسفته للحكم العثماني، ثم نتناول أهم القضايا التاريخية التي ناقشها الزاوي مع مصادره حول المرحلة العثمانية في ليبيا، وهل كان أسير تلك المصادر؟ أم كانت له فيها وجهات نظر مستقلة. إلى جانب المحاور الرئيسية لهذه الدراسة في آثاره وهي:

1. طبيعة وأساليب الحكم العثماني في ليبيا.
2. الثورات والحركات المناوئة للحكم العثماني.
3. مسؤولية الدولة العثمانية عن الاحتلال الإيطالي لليبيا.

• مصادر الشيخ الطاهر الزاوي عن العهد العثماني:

استعان الزاوي بمجموعة كبيرة من المصادر التاريخية لبلورة مشروعه التأليفي عن تلك المرحلة، والتي تراوحت بين المصادر التاريخية الليبية، التي عاصرت جزءا من تلك الأحداث مثل: **التذكار** لابن غلبون، و**المنهل العذب** لأحمد النائب الأنصاري. وعدداً من المراجع الحديثة التي أخذت في الظهور، خاصة كتابات: رودلف ميكاكي، وفرنشيسكو كورو، ودراسة عمر بن إسماعيل عن انهيار الأسرة القرمانلية في ليبيا، إضافة إلى استعانته بمشاهداته الشخصية عن أواخر العهد العثماني، وكثير من الروايات الشفوية التي يقر بالاستعانة بها ضمنياً، ويلاحظ جليا أن المصادر التاريخية الليبية كانت المدخل الرئيسي الذي دخل منه الشيخ الطاهر الزاوي لدراسة المرحلة العثمانية، ولا يجد الدارس لآثار الزاوي، أي عناء يذكر في معرفة مصادره، التي يتجلى فيها أسلوبه " **العلمي الدقيق**" في إسناد معلوماته التاريخية إلى مصادرها، والفصل بينها وبين ملاحظاته وتعليقاته وتقويماته لأحداث تلك المرحلة. كان أهم هذه المصادر التاريخية الليبية: التذكار لابن غلبون– وهو من تحقيقه – والمنهل العذب لأحمد النائب الأنصاري، الذي لم يكتفِ بالأخذ عنه، بل دخل مع مؤلفه في حوار نقدي بناء حتى تستقيم تفسيراته ويدعم بالتالي وجهة نظره حول المرحلة العثمانية.

كان لكتاب التذكار لمحمد بن خليل بن غلبون[10] – والذي أشرف مؤرخنا على تصحيحه ونشره– مكانة مميزة في مصادر الزاوي عن العهدين: العثماني الأول1551– 1711، والعهد القرمانلي1711– 1835م، وهو المصدر الذي يشير له في أحيان كثيرة بتاريخ ابن غلبون[11]وبعيدا عن الخوض في التعريف بمؤلف هذا المصدر التاريخي، ومحتوياته التي حظيت بكثير من الاهتمام، نقف فقط أمام تلك المناقشات والمحاورات التي أثبتها الزاوي في حواشي وهوامش تحقيقه لتاريخ ابن غلبون، والمتعلقة بالعهد العثماني، وهي محاورات توضح يقظة الزاوي في تعامله مع مصادره من جهة، ومع مهمة الأبعاد الإيديولوجية للتاريخ من جهة أخرى، وابرز هذه المحاورات التقيمية ما ورد عن بداية العهد العثماني حيث يقلل من تلك الرواية التي أوردها ابن غلبون، والقائلة بأن أهالي طرابلس الغرب قد: " **انتدبوا جماعة من أهل تاجوراء وركبوا شينياً وتوجهوا لصاحب القسطنطينية (الأستانة) يطلبون منه إعانة**"[12] وهي الرواية التأسيسية لمشروعية الحكم العثماني لليبيا، التي استند عليها الكثير من المؤرخين، وخاصة الأتراك لإضفاء شكل من الشرعية على التدخل العثماني في ليبيا[13] إلا أن الزاوي يقلل من قيمة تلك الرواية، لعدم وجود أية أدلة تاريخية تدعمهما، ويجعل التوسع العثماني في ليبيا ضمن المخططات العثمانية في شمال إفريقيا، ويشير في سياق تقييمه لهذه الرواية أنه " **ومما يشكك في صحة رواية هذا الوفد أن الأسطول العثماني كان موجودا في البحر الأبيض، وأن القواد العثمانيين كانوا يحاربون في الشمال الإفريقي وفي تاجورة وهذا ما يجعل النجدة قريبة، توفر على الطرابلسيين مشقة السفر إلى الأستانة**[14].

وعند تعرضه لبداية السيطرة العثمانية على ليبيا، في مؤلفه:" ولاة طرابلس " يتجاهل تماماً الإشارة لهذه الرواية، بعد أن ترك الباب مفتوحاً أمام أية مصادر جديدة قد تدعم رواية ابن غلبون وذلك بقوله: " **وعلى كل حال، فإن مسألة إرسال الطرابلسيين وفدا إلى الأستانة لطلب**

النجدة ما زالت غيرواضحة[15]، وهو ما يظهر حنكة تاريخية لا تغيب عن مؤرخنا، الــذي فــي تقديرنا قد فطن إلى أن دعم وتصديق هذه الرواية يعني إيجاد الشرعية ليس للتدخل العثماني فــي سنة 1551، فقط بل الشرعية لمئات السنين من الحكم العثماني لليبيا.

أما النقطةالثانية التي تبرز القراءة الواعية للشيخ الطاهر الزاوي في التعامل مع مصادره فهي وقوفه على شخصية المؤرخ ابن غلبون وعلاقته بالســلطة، وتحديــداً علاقتــه بالســلطة القرمانلية في عهد أحمد باشا القرمانلي 1711-1745م -مؤسس هذه الدولة- التــي رأى فيهــا الزاوي امتدادا للحكم التركي لليبيا[16]. حيث اعتبر أن لتلك العلاقة تأثيراً واضحاً في تدوين ابــن غلبون لتأريخه عن تلك الحقبة، ويستشهد في ذلك بمحاولة ابــن غلبــون إحاطــة عهــد أحمــد القرمانلي بهالة من الشرعية، وإظهار استيلائه على السلطة في طــرابلس بمثابــة المنقــذ مــن الأوضاع التي آلت إليها، رغم انه من صانعي تلك الأوضاع. وكذلك الإشارة لأحمد القرمــانلي بلقب "أمير المؤمنين"[17]. الذي يعلق عليه بقوله " **إن ابن غلبون خص أحمــد القرمــانلي لهــذا اللقب دون من تقدمه من الولاة، لأن المؤلف كان مقربا لديه وله عنده المكانة الأولى، فالــذي يظهر أن المؤلف أضطرته ظروف هذه القرب إلى أن يخصه بهذا اللقب**"[18].

وهذا التحليل المنطقي من الشيخ الطاهر الزاوي يحمل العديد من الدلالات، خاصة فيمــا يتعلق بسرد الوقائع التاريخية والتراجم لأعلام تلك الحقبة، التي فــرض فيهــا علــى المهتمــين والدارسين للتاريخ الليبي الحديث التقيد بما ورد عن ابن غلبون وتفسيراته لأحداثها، وقــد عبــر الزاوي في أكثر من موضع عن أسفه الشديد من أن تاريخ ليبيا "**لم يوجد فيــه مــن المصــادر العربية غير ما كتبه ابن غلبون وأحمد النائب، وكل ما أطلعنا عليه فمن كتب بعدهم إنما يصدر عن معلوماتهم – إلا من وفق إلى ترجمة بعض المصادر الإفرنجية – وهــو ينقصــه الشــرح والتعريف بالأعلام المنسوبة إليهم الوقائع، بما يفيد العلم ويربط بعضــها بــبعض**"[19]. وهــي

التحفظات التي لم تثني الزاوي عن إبداء تقديره لابن غلبون ولجهوده التأسيسية في كتابة التاريخ الليبي.

وبشان المصدر الآخر الرئيسي الذي استقى منه الزاوي الكثير من الأحـداث التاريخيـة خلال العهد العثماني، فهو كتاب: **المنهل العذب في تـاريخ طـرابلس الغـرب لأحمـد النائـب الأنصاري**[20] الذي عاصر الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب، في النصف الثاني مـن القـرن التاسع عشر. وصار عضوا في مجلس إدارة الولاية[21]، وبالتالي كان أقرب المؤرخين الليبيـين لتسجيل أحداث تلك الفترة، لذلك كانت مؤلفات النائب المنهل العذب فعلا للشيخ الطاهر الـزاوي الذي استقى منه الكثير من معلوماته التاريخية عن المرحلة العثمانية المتأخرة، ولم يكتفِ الزاوي بذلك بل دخل مع النائب الأنصاري في محاورات تاريخية لم تقلل من قيمته، بقـدر مـا سـعى لإيجاد المبررات التاريخية والمنطقية لبعض المواقف و"**الهفوات**" الواردة في المنهـل العـذب، خاصة ما يتعلق منها بتفسيرات النائب للثورات وحركات التمرد المحلية ضد السلطات العثمانية، ويحاول الزاوي إيجاد مخرج منطقي للنائب وبما يستقيم مع معطيات المرحلة التـي دون ونشـر فيها كتاب المنهل العذب، فيوضح الزاوي أن طباعة مؤلف النائب " **قـد تمـت لأول مـرة فـي الأستانة سنة 1317 هـ(1898 – 1899) وبترخيص من نظارة المعارف التركية رقـم 738، وأشرف على طبعه صاحب مطبعة تركية، وفي بلاد تركية وعلى مرأى ومسمع من التـرك**"[22] وهذا لا يعني تشكيكا من الزاوي في أهم مصادره، بقدر ما هـو إشـارة إلـى أن المعلومـات والأخبار الواردة فيه لا تتعارض بالضرورة مع توجيهات الدولة العثمانية في تلك المرحلة التـي عرفت بمرحلة الاستبداد الحميدي [23]الذي شهد رقابة شديدة على المطبوعات بمختلف أنواعهـا وبالتالي كان يستحيل على النائب نشر معلومات في كتابه تحتوي على مثالب سياسة العثمـانيين في ليبيا، إضافة إلى ذلك فإن السلطان عبد الحميد الثاني 1876–1909م، كان يُسوق فـي هـذه

المرحلة لمشروعه بشأن " الجامعةالإسلامية " للوقوف في وجه الحركات الانفصالية في الولايات العربية على وجه الخصوص [24]، وقد كان الزاوي مدركا لهذه الحقيقة.

لذلك يقول: " **ولو كان ما فيه** (أي المنهل العذب) **من الأخبار عن الترك التي نقلنا بعضها غير صحيحة، أو في محل الشك، لما كانت نظارة المعارف التركية ترخص في طبعه... وما كنا نكره أن لو كان ما فيه من الأخبار عن الترك على غير هذا الوجه والعاقل من اتعظ بغيره** "[25]. ويدعم هذا القول في مواضع أخرى، خاصة عند ذكر الثورات المحلية التي ساير فيها النائب وجهة النظر العثمانية، التي اعتبرها الزاوي "**تقيه**" من النائب الأنصاري لدفع شر الأتراك وخوفا من بطشهم [26].

وبالرغم من هذه المآخذ التي يأخذها على مؤلف كتاب **المنهل العذب**،فإن هذا لا يقلل من القيمة التاريخية لهذا المؤلف، والتي كانت خير معين للزاوي في تكوين تصوراته، وفلسفته عن المرحلة العثمانية من تاريخ ليبيا الحديث.

إلى جانب هذين المصدرين المهمين اللذين اعتمد عليهما مؤرخنا اعتمادا أساسيا في آثاره عن المرحلة العثمانية، فإن معاصرته كشاهد عيان لأواخر العهد العثماني، شكلت رافدا مهما لفكرته وتصوراته التاريخية حول ذلك العهد، خاصة تلك السياسات التي انتهجت في العقد الأول من القرن العشرين والتي كانت في تقدير الزاوي معادية للسكان المحليين من الليبيين، وممهدة للاحتلال الإيطالي لليبيا[27] يضاف إلى ذلك سياسة "التتريك" وفرض اللغة التركية على أبناء الولاية، زمن حكومة الاتحاديين الأتراك"القوميين"1909-1911م. التي عاصر مؤرخنا وقائعها في مسقط رأسه "الزاوية الغربية" حيث افتتحت بها مدرسة ابتدائية ركزت كثيرا على التعليم باللغة العثمانية"اللغة التركية القديمة"[28] كما تؤكد كثير من الشواهد الوثائقية العثمانية التي تعود إلى تلك المرحلة، في مجال التعليم والإدارة والتي رافقها في الوقت نفسه، سياسة إهمال

التعليم التقليدي "الديني"، وتوقف السلطات العثمانية الحاكمة عن الاستعانة بخرجي التعليم الـــديني في الوظائف الحكومية[29]، ولعل هذا الإجراء من الأسباب الرئيسة لتلك المواقف السلبية للزاوي من الحقبة العثمانية عموماً.

وبطبيعة الحال من المرجح أن يكون لهذا الإجراء، أثره في تقييمات الـــزاوي للمرحلـــة العثمانية خاصة وانه كان أحد أولئك الذين تلقوا تعليما دينيا في تلك المرحلة، وليس بين أيدينا ما يدعم أو يفند هذا القول، إلا أن تقييم الزاوي لطبيعة الإدارة في ليبيا خلال العهد العثماني قد تفيد في توضيح رؤية الزاوي لهذا العهد.

- **طبيعة وأساليب الحكم العثماني في ليبيا في آثار الزاوي:**

ينطلق الشيخ الطاهر الزاوي في تأريخه للحكم العثماني في ليبيا، بالتعبير عن المـــرارة والامتعاض لهذا الحكم، حيث يقدم له مقدمة تقييميه بقوله:"**ومن هنا ابتدأ العهد التركـــي، وكـــان عهدا أسودا استمر 360 سنة عانت أطرابلس فيها من الفقر، والجهل،والذل، والفوضى فـــوق ما يتصوره الإنسان...**"[30].

ويوضح هذا المدخل الذي سار الزاوي على هديه، النهج الذي تبناه في كتاباته المختلفة، فكان يركز في جل تلك الكتابات على الإشارة للعثمانيين والحكـــم العثمـــاني **بـــالأتراك** والحكـــم **التركي** لليبيا وقلما استخدم لفظ **عثماني**، وفي الوقت نفسه كان مدركا تماما لطبيعة العلاقات بين العرب والأتراك وتمحوره حول الدين، فيذكر أنه لا صلة في العهد العثماني بين الحاكم التركـــي والمحكوم الليبي إلا الدين[31]وهذا لا يجعلنا نذهب للاعتقاد بأن الزاوي حـــاول فـــرض مفـــاهيم عصره على تلك المرحلة التاريخية، بل كان شائعا بين الليبيين استخدام مصطلح تركي وأتـــراك في الإشارة لأولئك القادمين للولاية من غير العرب[32] وهي حقيقة أسقطت عن عمد في الكثيـــر من الكتابات التاريخية، بالرغم من أن الإطار الإسلامي العثماني قد جمع كل تلك القوميات فـــي

إطار الإمبراطورية إلا أن التباعد والتنافر القومي كان واضح المعالم، بـين العـرب الليبيـين، والأتراك، خاصة في القرن التاسع عشر[33].

من جهة أخرى لا يحاول الزاوي أن يصبغ صفة **الاستعمار** أو **الاحـتلال** عـن الحكـم العثماني لليبيا،على الرغم من تبلور هذين المفهومين لديه، بل يصرح بأن حكم الأسـبان ومـن بعدهم فرسان القدس يوحنا" فرسان مالطا " كان استعمارا ابُتليت به طرابلس [34]. ويبدي تحفظـا على استخدام الرائد الانجليزي جوزيف كاكيا لمصطلح الاحتلال، ويعتقد بأن الذي جعـل كاكيـا يشير للحكم العثماني بالاحتلال: " **هو ذلك الأمن المختل في البلاد، ونظام الحكم الفاسد المبنـي على العنصرية والاستغلال وانصراف الترك إلى ملء جيوبهم وإشباع شهواتهم وتـرك الـبلاد للفقر، والجهل، والمرض...**[35].

أما بشأن التنظيم الإداري العثماني في ليبيا، فيهمل الزاوي في كتاباته الإشـارة لطبيعـة تلك التنظيمات الإدارية، ويركز فقط على المحور الرئيس للسلطة التنفيذية في الولاية، المتمثلـة في الولاة والوحدات العسكرية العثمانية " الإنكشارية" المرابطة في ليبيا، ولعل مرد هذا القصور يرجع أساسا لقلة ما ورد في مصادره عن الجانب التنظيمي والإداري بين الولاة العثمانيين فـي طرابلس، ويعتقد " **أنه لا يعين والٍ في طرابلس، أو يعزل إلا بواسـطة الثـورة، والقتـل** "[36]، وهي السمة التي كادت تغلب على العهدين: العثماني الأول، والقرمانلي[37]. وهو الأمـر الـذي جعل مؤرخنا يصور بدقة حالة الولاة العثمانيين في ليبيا، وطرق ووسائل توليتهم للحكم، وكيفيـة نهاية عهودهم، وأثر الفوضى والمآسي التي أصابت الليبيين من جراء تلك الحالة، كمـا يُحمـل الزاوي صراحة السلطان العثماني وحكومته" الباب العالي" في استانبول، مسؤولية الإهمال الـذي حل بالبلاد، والفضائع التي ارتكبها جنود الانكشارية في حق الأهالي الليبيـين، ويخلـص إلـى توصيف تلك الأوضاع بقوله:"...**وما زال الجنود يولون ويعزلون، وحكومـة الأسـتانة واقفـة**

موقف المتفرج، أو تدري شيئا والفوضى ضاربة أطنا بها في طـرابلس."[38] الفوضـى التـي رفعت بائع قهوة "القهوجي" إلى منصب وال، أكبر وظيفة فيما بين حدود مصر وتـونس، وقبلـه كان الترزي وغيرهما كثير من محترفي المهن التي لا تتفق مع عظمة المناصب الكبيرة. علـى حد تعبير الزاوي[39].

كما يتوقف الزاوي مليئا للتدقيق وتفحص بعض الإشارات الواردة في مصـادره، حـول سلوكيات وتصرفات بعض الولاة العثمانيين-والذين وضعهم في سـلة واحـدة بمـا فـي ذلـك الباشاوات القرمانليين- وتقلب أحوالهم في إدارتهم لشؤون ليبيا،وخاصة تلـك المفارقـات غيـر الطبيعية لتلك الشخصيات، ومنهم الوالي خليل باشا قاز داغلي (خليل القارة طاغلي) الذي تـولى الباشاوية في ربيع الأخر 1114هـ (أغسطس1702م) الذي اتصف قبل توليه الولاية، بعدد مـن الصفات الحميدة، إلا أنه ما إن تولى أمر الولاية حتى انتهج ذات السياسة التي سار عليها أسلافه من ظلم وبطش بالليبيين، ويعلق الزاوي على هذا الانقلاب في شخصـية خليـل باشـا بتعليـق شوفيني لا يخلوا من التعصب، حيث يقول:**"أنه أصيب بحمى الترك، وهي نزوعهم دائمـا إلـى الظلم والاستبداد على الرغم مما ذكروا له من صفات يبدو أنها حميـدة "**[40]ولعلـه يقصـد، أو يوحي للمدقق في أثاره حول الحقبة العثمانية بأن الاستبداد بالسلطة من قبل الباشاوات العثمانيين، كان من صميم المؤسسة العثمانية الحاكمة في مختلف ولاياتها، في حين لم يعمم الـزاوي هـذا الرأي على كل الولاة، بل يعترف في بعض آثاره بمحاسن بعضهم، وخاصة بعـض باشـاوات الأسرة القرمانلية كمؤسس الأسرة احمد القرمانلي 1711-1745م، وعدد من الولاة المتنـورين الذين تولوا إدارة ليبيا في القرن التاسع عشر.

فمن خلال تقييم مؤرخنا لعهد يوسف باشا القرمانلي 1796- 1832م يذكر بشـيء مـن الاستغراب: " **وقد يجد الإنسان في بداية حكم يوسف القرمانلي ما يفسح المجـال للأمـل فـي**

الإصلاح حتى ما قارب النهاية من سيرته وجد من الشناعات ما يبعث الحسـرة ويفـتح بـاب اليأس على مصراعيه ويرغمه على القول بأن عهد الترك، بما فيه عهد القـره مـانلين هـو السبب المباشر لحالة التخلف الذي أقعد طرابلس على الالتحاق بجارتها مصر وتونس"(41).

على جانب آخر يبذل الزاوي جهدا تحليلا للبحث عن التعليلات المنطقيـة وراء أسـباب فساد وسوء أحوال المؤسسة العثمانية الحاكمة ليبيا، والتي من أهمها في اعتقاد مؤرخنـا: تعـدد الولاة العثمانيين، وقصر مدة حكم كل منهم، والنهاية المأساوية للكثير من أولئك الولاة، ويستشهد الزاوي بالكثير من الأمثلة في سبيل تأكيد تحليله هذا، ومن أهم هذه الاستشهادات، تلك المرحلـة من العهد العثماني الثاني1835–1911م، والتي امتدت بين عهدي الوالي عثمان باشـا، وحتـى عهد الوالي محمد نظيفباشا(نوفمبر1855– نوفمبر1881م) " **تولى خلالها خمسة عشـر واليـاً، وكلهم موفودون من استانبول، في مدة لا تتجاوز الخمسة والعشرين سنة، وأكثرهم تُعد مـدة ولايته بالشهور، ومنهم من تُعد بالأيام، فلا يكاد الوالي يستقر في وظيفته حتـى يـأتي الأمـر بعزله، فلا يتمكن في تلك المدة القصيرة من عمل شيء حتى ولو كان من محبـي الإصـلاح، وهم في كثرة الصادر والوارد منهم أشبه شيء بلعبة الشطرنج**" (42) ولعل هذا الوصف الـدقيق لحالة الولاة، وطبيعة عمل الإدارة العثمانية في ليبيا، وغيرها من الولايات العثمانية يفسر حالـة الفساد الإداري والتخلف التي عمت الولاية في أغلب حقب العهد العثماني، ويتفق تماما مع جـل الدراسات التاريخية الحديثة التي اهتمت بدراسة طبيعة الحكم العثماني مـن مصـادر مختلفـة، وأكدت أن اهتمام تلك السلطات انصب في الأساس على مسألتين أثنتن هما: **تثبيـت واسـتقرار الأوضاع للسلطة العثمانية في الولاية، وتحسين الجباية الضريبية**(43)وهذا التحليل ينم إلى حد ما على سعة اطلاع مؤرخنا بتفاصيل التاريخ العثماني، وبالقدر الذي جعلـه يرجـع سـبب تلـك التبديلات والتغييرات الإدارية السريعة، والمستمرة للولاة، إلى حالة التـدهور والانحـلال التـي

صارت إليها الدولة العثمانية، فأضحت مناصب الولاة معروضة للبيع والشراء " **فمن رسا عليه المزاد فاز بالصفقة، وعين واليا على طرابلس** "[44] ولا يتوقف مؤرخنا عند هذا بل يسوق شيئا آخر للأوضاع التي آلت إليها ليبيا في نظر السلطات العثمانية العليا في استانبول ومؤسسة الإدارية المحلية. ويتمثل في استخدام تلك السلطات ليبيا كمنفى " **للمشاغبين أو الخطرين على الأمن، الذين يخشى وجودهم في البلاد التركية، وتترك لهم الحبل على الغارب، يتصرفون في البلاد وأهلها بما يملأ جيوبهم ويوفر لهم شهواتهم ولا يخافون رقيباً**"[45] ويختتم الزاوي تقيمه لأداء المؤسسة الإدارية العثمانية في ولاية طرابلس الغرب بقوله: " **لم ير فيها الطرابلسيون (الليبيون) من آثار الحكم الصالح ما يحملهم على ذكره بخير**"[46] وهو ما التزم به في رؤيته وتفسير لتاريخ العثمانيين في ليبيا.

- ## الثورات والحركات المناوئة للحكم العثماني في آثار الزاوي:

من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام الشيخ الطاهر الزاوي وتقييمه للحقبة العثمانية، قضية الثورات والحركات والانتفاضات المحلية في ليبيا ضد الحكم العثماني، التي ميزت على وجه الخصوص العهدين: العثماني الأول 1551-1711م، وبدايات العهد العثماني الأخير1835- 1911م[47] فعلى الرغم من القوة العسكرية العثمانية الكبيرة المرابطة بليبيا في مختلف مراحل الحكم العثماني وحزمة الإجراءات الوقائية التي كانت في صلب النظام الإداري العثماني، التي استهدف من ورائها حفظ الأمن والاستقرار لها، وفي ذات الوقت سعى هذا البناء الإداري إلى منع أي شخص أو هيئة من الإنفراد بالسلطة في الولاية، إلا أن انغماس الولاة وقيادات الوحدات العسكرية في جمع الثروات لأنفسهم، وتحصيل وإرسال الضرائب إلى استانبول، في وقت تعاظم فيه انشغال السلطات العثمانية العليا بمشاكلها الداخلية والخارجية، وتسرب الضعف، وعدم الانضباط لوحداتها العسكرية في ليبيا،كلها أسباب هيأت الظروف

المناسبة، وفي فترات مختلفة ومتباعدة، لاندلاع العديد من الثورات وحركات التمرد المحلية المناوئة لتلك السلطات في ليبيا بالدرجة الأولى، تلك الثورات والحركات التي أهملها كثير من الدارسين، لأسباب غير محددة بدقة، ولكن تنبع في الغالب من منطلقات وآراء هذا الدارس أو ذاك، حول الحكم العثماني لليبيا[48] أو اجتهادات البعض في البحث عن مبررات تاريخية وإقليمية ومذهبية لآثار الحكم العثماني في الولايات العربية[49] وتصل ببعض المتعاطفين مع الدولة العثمانية إلى إضفاء شيء من التبجيل والشرعية على وجودها في البلاد العربية، بل ويعتقدون بأن العثمانيين أسدوا الكثير من الخدمات الجليلة للعرب، في مقدمتها أنهم حافظوا على إسلام وعروبة سكان شمال إفريقيا من أخطار الغزو الصليبي الإسباني والبرتغالي، وغير ذلك من الآراء الفكرية التي تغلب عليها العواطف الشخصية، بشأن الحقبة العثمانية التي لا تزال محل جدل وتناقض واضحين بين المؤرخين العرب المشارقة والمغاربة على وجه الخصوص.

وبعيدا عن هذا الجدل –الذي نعتقد بان الخروج منه يكمن في قراءة علمية جديدة وجماعية لأصول تلك الحقبة وأنصافها، بعيدا عن كل التأثيرات الخارجية– فإنه من الثابت أن الدولة العثمانية قد أخذت في الانحطاط والانهيار التدريجي منذ نهاية القرن السادس عشر،نتيجة لأسباب مختلفة يختزلها المؤرخ الانجليزي **أرنولد توينبي في:** التضخم النقدي، وتضخم عدد العاملين في خدمة السلطان.فالتضخم المالي أحدث أزمة اقتصادية، ترتب عليها انتشار الفوضى بين الموظفين بالرغم من تماسك القوة العسكرية العثمانية إلى حدا ما[50] القوة التي هيمنة على النظام الإداري العثماني بشكل سافر في معظم الإيالات العربية، وانفردت الهيئة العسكرية بحكم تلك الإيالات[51] ومن بينها ليبيا التي انغمس ولاتها العثمانيون في جمع الثروات لأنفسهم ولخزينة السلطان، مستخدمين كل الوسائل في تنفيذ طموحات الطوائف العسكرية الموالية لهم، مما هيأ الظروف لاندلاع عدد من الثورات والحركات المناوئة للسلطات العثمانية في الإيالة، وهذه

الجزئية المفصلية في التاريخ الليبي الحديث، التي سعى الزاوي لإبرازها والدفاع باستماتة عن تلك الحركات والقائمين عليها مدفوعا بعاطفة وطنية جياشة إن صح التعبير.

ينطلق الزاوي في التأريخ لطبيعة الثورات والحركات المناوئة للسلطات العثمانية في ليبيا من تحليل قومي لطبيعة تلك الحركات، على اعتبار أن حكم الدولة العثمانية لليبيا والبلاد العربية كان حكم قومية معينة لأمم وشعوب مختلفة، وتأسس نظام الحكم في هذه الدولة على أساس استغلال واضطهاد هذه القومية " التركية " لبقية القوميات المكونة لها، بالرغم من رابطة الدين الإسلامي التي كانت إحدى الخصائص المهمة التي نشأت عليها الدولة العثمانية، الخاصية التي جمعت بين معظم تلك القوميات[52] وهي التعددية القومية التي يعتبرها البعض رمزا لعظمة الإمبراطورية العثمانية التي جمعت بين أركانها تلك الفسيفساء القومية والدينية والمذهبية المتباينة[53].

تلك الحقيقة التي تعامل الزاوي بمقتضاها، معتبرا الحكم العثماني حكما أجنبيا وافداً على ليبيا ويعبر عن ذلك ضمنياً حين يقول:"**وقد دلت التجارب على أن الحكومات الأجنبية عن الشعوب المحكومين لها، لا يهمها من أمرهم إلا ما يجعل منهم أداة لجلب المال وتوفير رخاء العيش مرتكبة في ذلك كل ما يرتكبه القتلة المجرمون من أنواع الظلم وإهدار الإنسانية وقتل الشعور بالحرية والكرامة**"[54] وما في هذا من توصيف غير مباشر لطبيعة السيطرة العثمانية، إلا انه يقر عند تعرضه لبدايات الحكم العثماني لليبيا، بأنه جاء لتخليصها من بطش فرسان القديس يوحنا عام 1551م الذين كانوا كشوكة في صرة الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط، و احترفوا البطش بأهالي مدينة طرابلس، وممارسة القرصنة المسيحية على السفن الإسلامية والموانئ الجنوبية للبحر المتوسط.[55] وهذا التناقض الواضح في رؤية الزاوي للدولة العثمانية، كانت السمة الرئيسية لجل أثاره عن تلك الحقبة فكانت العاطفة الدينية تلون آثاره عن

المرحلة العثمانية، وتبرز بوضوح عند كل صدام بين المسيحية والإسلام، حيث يبتعد على طرح آرائه القومية والوطنية، ويتخذ مدخلا إسلاميا لتحليل معطيات ذلك الصدام، ويتجاهل هذا المدخل عند تعرضه لتحليل الثورات والانتفاضات وحركات التمرد الليبية ضد الدولة العثمانية.

يبدأ الزاوي في استعراض تاريخ تلك الحركات المسلحة المناوئة للسلطات العثمانية بتحديد أسباب اندلاعها، وإرجاعها في الأساس لسياسات السلطات العثمانية في الولاية، التي أصبحت في نظره فئة تركية متسلطة، انتهجت الفوضى والظلم وسلب الأموال، وعدم تقيد الولاة العثمانيين وجنودهم الانكشارية بأي شريعة إلا ما عليه إرادة الوالي من كل ما يوفر له شهواته ونزعات نفسه(56) فكانت انتفاضات الليبيين ردود فعل طبيعية عن تلك السياسات والتصرفات التي" دفعت كثير من **زعماء القبائل إلى الثورة على الولاة، لما يلاقونه منهم من حيف وعدم إنصاف، وتحت ضغط هذه الحركات كثيرا ما يعدهم الوالي بالوفاء بما يطلبونه. خداعا منه حتى إذا سكنت الثورة أو الانتفاضة ووصل إلى غرضه كان العهد، ورجع إلى سيرته الأولى من السلب والنهب وكثيرا ما امتدت أيديهم إلى الحرمات مما يضطر الناس إلى الثورة، وهكذا دواليك**"(57) وهذا التحليل بما فيه من صور فضيعة للحقبة العثمانية، تؤجج المشاعر وبما يتواءم مع الهدف الرئيسي لكتابات الزاوي في بناء الشخصية الوطنية الليبية.

ونحن لا نستطيع نكران أو تأييد تلك الممارسات، بالنظر لأن المصادر المتاحة بين أيدينا حاليا لا تؤيد هذه الآراء، خاصة فيما يتعلق بانتهاك العثمانيين "للمحارم" على حد تعبير مؤرخنا، ولم تصرح بذلك المصادر الأوربية الموثوق بها، بل أن تلك المصادر تؤكد أن السلطات العثمانية ومنذ سيطرتها على هذه الولاية البعيدة جغرافيا عن مجالها الحيوي، اعتمدت في إدارتها وبشكل تتزايد على العناصر المحلية الموالية لها، خاصة في إخماد تلك الثورات والانتفاضات المحلية. وهذا الرأي لا ينفي حدوث كثير من الممارسات الخارجة على المألوف،

إلا أنها لا تُعد أن تكون ممارسات فردية لا تعبر بالضرورة عن سياسة منظمة انتهجها السلطان العثماني ضد الليبيين.

تمثل ثورة **يحيى بن يحيى السويدي** ضد سلطات الولاية، أحد اخطر تلك الحركات المحلية المناوئة للسيطرة العثمانية، والتي كادت أن تطيح بالوجود العثماني في ليبيا، لولا تدخل الأسطول العثماني بكامل ترسانته لإخماد هذه الحركة وبدعم لا محدود من ولايتي تونس والجزائر العثمانيتين[58] والذي يهمنا في أحداث هذه الثورة الكيفية التي عالج بها مؤرخنا لأحداث حركة يحيى بن يحيى السويدي، فيركز على ربط الأحداث بعضها ببعض في محاولة لإيجاد تفسير يتمشى مع النهج الذي انتهجه في تفسيره لأحداث ليبيا العثمانية، فيبدأ بمناقشة مصادره، فيعترض على عدد من الألفاظ التي استخدمها ابن غلبون في التذكار، والنائب في المنهل العذب بشأن وصف هذه الحركة والقائمين عليها.

حيث يحمل الزاوي سلطات الولاية العثمانية المسؤولية المباشرة لاندلاع هذه الحركة التي يعتبرها رد فعل طبيعي على "**ما انتشر في البلاد من فساد وفوضى**"[59] التي لازمت عهد الوالي **جعفر باشا**، فنجد مؤرخنا يحسن توظيف أحداثها ووقائعها للرد على ما يورده ابن غلبون والنائب الأنصاري، وخاصة فيما يتعلق بوصف الحركة والجموع الشعبية التي ساندتها، ويصفها النائب بـ: "**تشتت تلك الذئاب العاوية وتمهد الهناء...**"[60] وهو الوصف الذي جعل الزاوي يرد عليه بوصف الثائرين بأنهم: "**أسود ضارية دافعوا عن حقوقهم وكرامتهم، وما ضرهم أن لم يوفقوا، فإن النصر بيد الله** "[61] ولا يتوقف عند هذا الرد المفعم بالوطنية الباحثة عن الرمز التاريخي الوطني في وسط ركام الأحداث التاريخية، بل عد ما أورده احمد النائب: "**إجحاف لحق مواطنيه، وعدم إنصاف لهم** "[62] على الرغم من اختلاف الآراء حول بواعث وأهداف هذه الحركة وتهمة " المهدوية " التي اتهمت بها قيادتها[63] غير أنه من المسلم به أن هذه

الحركة كانت بالفعل – وكما سبقت الإشارة – ثورة شعبية محلية على سياسة الولاة العثمانيين في الإيالة، وصفها الرحالة **التمجروتي** المعاصر لجزء من أحداثها بقوله:" **والترك جاروا على أهل تلك البلاد كثيرا وأفسدوها وضيقوا على أهلها في أرضهم وديارهم وأموالهم حتى استباحوا حريم المسلمين...**"[64] وهي الممارسات والأوضاع التي تجاهلها النائب في منهله العذب، تقية لشر الأتراك وخوفا من بطشهم كما يعتقد الزاوي[65]كما فعل من قبله ابن غلبون الذي وصف الثائرين بـ"**الأعراب وبالمرتزقة** "وهي الألفاظ التي يتحفظ الزاوي على استخدامها لوصف أحداث الحركة.

وفي جانب آخر نجد مؤرخنا لا يحاول إخفاء إعجابه بكل الثأريين على السلطات العثمانية ومنهم **الشيخ غومة المحمودي** الذي قاد أحد الثورات الكبرى ضد العثمانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر[66] ويفسر الزاوي أسباب هذه الثورة في السياق العام الذي انتهجه لتفسير أسباب الحركات والثورات المناوئة للعثمانيين: فالحكم الفاسد، والظلم المنتشر في الولاية، وعجز الوالي العثماني الجديد عن استيعاب الخطوة الجريئة التي خطها الشيخ غومة المحمودي بوضع نفسه تحت تصرف تلك السلطات سعيا لإحلال السلام والأمن، معلنا الولاء والطاعة للسلطان العثماني، وإدارته المحلية في ليبيا، كل ذلك لم يشفع له لدى السلطات العثمانية التي غدرت به، واعتقلته، ففسر الزاوي هذه الخطوة العثمانية بقوله: "**أبت العنجهية التركية إلا أن تدفعها لاعتقال الشيخ غومة، وهو التصرف الذي ترتب عليه تأجيج الثورة ضد العثمانيين من جديد**"[67]. الثورة التي كانت أقرب إلى الأهالي الليبيين من أي شيء آخر" **لأنهم سئموا ظلم الترك واستبدادهم ونقضهم عهودهم مع العرب، فلا يسمعون بثائر حتى ينضموا إليه طلبا للخلاص من حياة الاضطراب التي صاحبتهم عشرات السنين**"[68] فكانت حالة الاحتقان وعدم

الرضا على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كلها عوامل وفرت للثائرين جموعا كبيرة من المؤيدين الذين انضموا إلى تلك الحركات عفوياً ورفضاً للسلطة العثمانية.

يرصد الزاوي في مواضع كثيرة من أثاره – وبما تسمح به مصادره – حركة المقاومة الليبية للحكم العثماني، وعمل جاهداً لتوظيف تلك المقاومات لرصها تباعا في رصيد الشخصية الوطنية الليبية، ويصرح بهذا الهدف الوطني أثناء تقديمه لكتابه الأعلام، فيذكر أنه:" **اهتم بالترجمة إلى أولئك الشجعان والثائرين على ظلم الترك واستبدادهم**"[(69)] فكانت السمة المميزة لآراء وتحليلات الزاوي اتجاه أي مواجهة بين الليبيين والسلطات العثمانية، تصب وتخدم الهدف الذي انطلق منه في تحميل العثمانيين المسؤولية كاملة عما آلت إليه الولاية، وعمل من خلال كتاباته على تضخيم تلك الحركات وإحاطتها ببعداً وطنياً، والكثير من التمجيد والثناء عليها، وبشيء من التعسف وتحميل الحدث التاريخي أكثر ما يحتمل من التفسيرات والآراء والتحليلات.

- **مسؤولية الدولة العثمانية عن الغزو الاستعماري الإيطالي في آثار الزاوي:**

تعد قضية الغزو الاستعماري الإيطالي لليبيا سنة 1911م القضية الرئيسة التي اعتبر الزاوي مؤرخها بجدارة، فبحكم المعاصرة، والمشاركة في حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، جعلته مؤرخاً لهذه المرحلة من التاريخ الليبي المعاصر، وأضحت كتاباته في مقدمة الكتابات التاريخية المصدرية حولها، ومن الواضح أن أحداث المرحلة الأولى من الغزو وموقف الدولة العثمانية، من خلال موقف جنودها وولاتها في ليبيا، أو السلطات العليا العثمانية في استانبول، ساهمت مجتمعة في بلورة رؤية الزاوي وغيره من المؤرخين اتجاه الحقبة العثمانية بأكملها، حيث استغنى مؤرخنا أثناء التأريخ لها عن مصادره التاريخية التقليدية السابقة، واستعان بمصادر ومراجع جديدة، أهمها مشاهدتها، ومشاركتها الفاعلة في مجريات الأحداث إلى جانب الروايات الشفوية التي جمعها والكتابات التي أطلع عليها في ديار المهجر المصرية، التي عملت

عملها في تبنية فكرة تحميل الساسة العثمانيين مسؤولية التفريط في ليبيا، خاصة تلك الشخصية العثمانية المثيرة للجدل (**حقي باشا**)، الذي تولى رئاسة الوزراء في الدولة العثمانية أثناء بداية الغزو الإيطالي لليبيا.

يبدأ الزاوي في التأسيس لرؤيته حول مسؤولية الدولة العثمانية على سقوط ليبيا في أيدي الإيطاليين، بالحديث عن تراخي العثمانيين وخاصة في عهد الاتحاديين الأتراك بعد سنة 1908م وإهمال تحصين الولاية، وتأهيلها لمواجهة الإطماع الاستعمارية الأوربية في هذا الجزء الباقي للدولة العثمانية في شمال إفريقيا، خاصة أن عملية التمهيد السلمي للاحتلال الإيطالي لليبيا" التغلغل الاقتصادي " كانت قد شهدت تآمرا من بعض الولاة العثمانيين الذين ساندوا وساعدوا تلك العمليات، وعلى رأس هؤلاء **الوالي حسن حسني باشا** الذي عين واليا على ولاية طرابلس الغرب سنة 1903 وصفه الزاوي بأنه " **ضعيف الإرادة، تركيا بجنسيته، إيطاليا بروحه وأعماله، وكان من معاول السياسة الإيطالية الهدامة، قضى على كل ما تبقى في طرابلس من أسباب مقاومة السياسة الإيطالية...**"[70] وغيرها من الأعمال والتصرفات المنسوبة للولاة، ورجال الدولة العثمانية في طرابلس واستانبول، وسفاراتها الأوربية التي فتحت المجال الليبي على مصرعيه أمام المصالح الاقتصادية والثقافية الإيطالية، فكانت تلك المصالح الوسيلة الإيطالية للتغلغل في الولاية، وحجتها بعد ذلك لغزو ليبيا. وتؤكد الدراسات الوثائقية[71] وعدد من الدراسات الحديثة على ما ذهب إليه الزاوي من تفريط الوالي حسن حسني بطرابلس الغرب، ورضوخه بشكل أو بآخر لإرادة القنصل الإيطالي، وهو الخضوع الذي جعل هذا الوالي يتعرض للنقد، وتشن عليه حملة إعلامية في طرابلس واستانبول انتهت بعزله عن الولاية[72].

إلا أن مؤرخنا لا يحاول جعل مسألة أضعاف ليبيا، قضية تصرفات فردية من بعض الولاة، بقدر ما كانت نتيجة لسياسة مدبرة من قبل الاتحاديين الأتراك المهيمنين على الدولة

العثمانية، حيث قاموا " **بتجريدها مما بقي فيها من جند وسلاح، وكانت وزارات الحكومة العثمانية المختلفة لا تدخر وسعا – كل فيما يخصها – في تحسين حالة الولايات العثمانية التركية وتحصينها، إلا طرابلس، فقد أهملوها من كل شيء**"[73] فسهلت السلطات العثمانية بذلك عمليات التغلغل السلمي الايطالي، ثم أقدمت في خطوة ثانية على سحب الوحدات العسكرية العثمانية المرابطة في ليبيا في مايو 1911م[74] وهي الخطوة التي أسس عليها الزاوي نظريته حول تآمر السلطات العثمانية العليا لتسليم ولاية طرابلس الغرب لإيطاليا. فيعتقد اعتقادا جازما بأن السلطات العثمانية في استانبول كانت مدركة تماما للمشروع الإيطالي لاحتلال ولاية طرابلس الغرب العثمانية، بالرغم من الجهود الفردية التي قام بها بعض الولاة المخلصين لإعداد الولاية لمواجهة الأطماع الإيطالية، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل نتيجة للمساعي التي بذلها الإيطاليون لعزل مثل هؤلاء الولاة، والذين من أبرزهم **الوالي رجبباشا الذي عين واليا على طرابلس في سنة 1904**م[75] الذي استطاع عرقلة الكثير من المشاريع الاستعمارية الإيطالية في ليبيا بأساليب مختلفة:" **ومنع انتقال الأملاك الطرابلسية إلى بنك دي روما، بالرغم من الضغوط التي مارسها الطليان، والتهديدات المختلفة والأوامر التي تأتيه من الأستانة بعدم المعارضة**"[76] والتي انتهت بعزله.

ويكاد ينفرد الزاوي في جهاد الأبطال بتوضيح الدور الذي لعبه السفير العثماني في روما، حقي باشا –الذي أصبح بعد ذلك رئيسا للوزراء– الذي عمل على تسهيل عمليات التغلغل السلمي ومن ثم الاحتلال الإيطالي لليبيا، بتأثير واضح من زوجته الإيطالية، بل يجعل مؤرخنا من حقي باشا المسؤول الأول عن الاحتلال الإيطالي لولاية طرابلس الغرب نتيجة نزعته الإيطالية والتي قادته إلى تولي منصب رئاسة الوزراء في الدولة العثمانية في يناير 1911م[77] وهذا ما أكدته المصادر الوثائقية التي كشف عليها في العقود التالية لكتابات الزاوي[78].

فقد قام حقي باشا وهو على رأس السلطة التنفيذية العثمانية في الاستانة، بعدد من الإجراءات خدمة للمشروع الإيطالي، ويستدل الزاوي بالخطوة التي اتخذتها السلطات العثمانية قبيل الغزو الإيطالي والقاضية بسحب جميع الأسلحة من الولاية بحجة صيانتها وهو القول الذي يرفضه الزاوي ويعتقد بأن:" **الحقيقة غير ذلك، فإنه يريد إخلاء البلاد من معدات الدفاع ليسهل على الإيطاليين احتلالها وأخلى القلاع من المدافع والحرس...**"[79] ولا يكتفي بذلك بل يرجع اقتراح سحب الوحدات العسكرية العثمانية من طرابلس نحو اليمن كان بناء على مشورة حقي باشا، الذي اقنع وزير الحربية، بأنه ليس هناك خوف على طرابلس من الطليان[80] وهذه الوقائع وغيرها تصل بالزاوي لنتيجة مفادها أن حقي باشا ووزارته مهدت كل السبل للايطاليين لاحتلال ليبيا بعد أن استطاعت الدوائر السياسية والاستخبارتية الايطالية، أقناع حقي باشا وتبنيه للمشروع الايطالي لاحتلال ليبيا، وتؤكد مضابط ومحاضر جلسات مجلس المبعوثان العثماني (البرلمان العثماني) أثناء الاحتلال، هذه الحقيقة.

بعد هذا الرصد الانتقائي لتحليلات وآراء الشيخ الطاهر الزاوي تجاه المرحلة العثمانية في ليبيا1551-1911م. تبنى خلالها مؤرخنا خطاً واضحاً في معالجة وقائع وأحداث تلك الحقبة التاريخية، وبذل خلالها جهداً، وتحليلاً واضحاً لتلك الوقائع والأحداث، بغرض تأكيد وتدعيم رؤيته الوطنية الليبية في أغلب الأحيان، والعروبة والإسلام أحياناً أخرى، كما اقتضت سيرة الوقائع التاريخية، فكانت السمة المميزة للسياق الذي انتهجه الزاوي هو: **التنكر للماضي العثماني في ليبيا**، والإصرار **على النظر إليه من زاوية هيمنة القومية التركية والأتراك على العرب**، ومنهم الليبيين الذين عانوا كل صنوف القهر والاستعباد والقتل على يد الأتراك الذين اتخذوا من:" **قطع رؤوس العرب سُنة تركية في حروبهم مع الطرابلسيين، وافضع من هذا سلخهم وحشو جلودهم وقتلهم بالخوازيق حتى حلوقهم. وما دروا أن الشاة لا يضرها السلخ بعد**

الذبح، ولكنه الحقد للعرب والتجرد من المميزات الإنسانية"[81] وبهذا القول أوجز الزاوي رؤيته للدولة العثمانية أثناء حكمها لليبيا، حيث سعى من خلال أثاره المختلفة، على التركيز على صبغ الوجود العثماني في ليبيا بالصبغة العسكرية والأمنية فقط.

وقد لا نكون معنيين في هذه الدراسة بتأكيد أو تفنيد تلك الرؤية والتحليلات الواردة في مختلف آثار الزاوي إلا أنه يمكن الإشارة إلى انه توقف كثيرا أمام مساوئ الإدارة العثمانية في ليبيا، وإفساح المجال على مصراعيه لتحميل الأتراك العثمانيين: أفرادا، ومؤسسات مسؤولية التخلف والانهيار الذي أدى ببلاده للوقوع في براثن الاستعمار الإيطالي، ولعل هذا التضخيم المتعمد للممارسات العثمانية كان يتلاءم مع الفترة التي وضع فيها جل مصنفاته التاريخية، والتي كانت مرحلة البناء للدولة الوطنية الباحثة عن الذات المستقلة، والوجود التاريخي. لذا فإن التأسيس **لتاريخ وطني** مستقل ومميز لهذه الدولة الوليدة، كان هدفاً أسمى من كل الاعتبارات والحقائق التاريخية الموضوعية. وقد نتلمس صدق هذا القول، في مجموعة الإشارات التي يوردها الزاوي بشكل عفوي في بطون مؤلفاته.

فعند تقديمه لكتاب عمر المختار يقول: " **فعلى شباب الأمة وشيوخها أن يتضافروا على جمع ما تشتت من أعمالهم الخالدة في بطون الأيام، ليظهر للعالم تاريخا حافلا بحوادث الحرب الليبية الخالدة**"[82] وفي معجمه للبلدان الليبية يعبر عن عمق ارتباطه بوطنه فيذكر"**اعتقد أني بنشر هذا الكتاب شاركت في التعريف بوطننا العزيز الذي أحبه حبي للحياة. وهو بعض ما وجب له علي، ولئن طالت بي الحياة لأعطينه من جهدي وعرقي أكثر وأكثر ولاستسهلن الصعب في إعلاء شانه وإبراز محاسنه**"[83] وانطلاقا من هذه القناعات المعلنة، حمل على عاتقه مسؤولية محاولة كتابة جوانب من تاريخ هذا الوطن الذي أحبه فانعكست محبته وعاطفته على جل كتاباته التاريخية.

إلى جانب ذلك فإنه يمكن القول بأن التكوين الفكري للشيخ الطاهر الزاوي قد تمت في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، الفترة التي تمثل ذروة الانهيار للدولة العثمانية ومؤسساتها في ليبيا، وخاصة تلك الانحرافات القومية التركية في سياساتها التي أضحت أسيرة لتوجيهات الاتحاديين الأتراك، وممارساتهم التي أسهمت في تكوين تصورات الشيخ الطاهر الزاوي عن الدولة العثمانية، ثم كان لتكوينه العالي الأزهري في العشرينات والثلاثينات بمصر أثره الواضح في آرائه بشان الحقبة العثمانية، فخلال هذه المرحلة تنامى فيها الشعور العام المعادي **لتركية الكمالية** بعد إلغاء السلطنة العثمانية، فكانت معاداة علماء وشيوخ الأزهر لكل التطورات السياسية في تركيا مدخلا طبيعيا أسهم في تأطير تصورات الزاوي حول الدولة العثمانية والأتراك.ولا نتجاهل هنا تلك العلاقات الحميمة التي نشأت بين تركية العلمانية والدولة الليبية بعد الاستقلال المتحفظة مسبقا عن الزاوي وكتاباته، فكانت كتاباته مقيدة بهواجس المرحلة التي يحياها المؤرخ.

هوامش البحث:

1- ينظر على سبيل المثال: سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان 1997، ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1960.

2 – إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516 – 1916، جامعة الموصل، الموصل، 1968. ص 63، 72.

❁الطاهر أحمد الزاوي: المؤرخ، الفقيه، اللغوي، المفتي، ولد بقرية الحرشا غرب الزاوية سنة (1308هـ/ 1889م) حيث تعلم مبادئ العلوم الدينية والعربية، قبل أن يستكمل تعليمه في زوايا الزاوية الغربية، شارك في حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الايطالي في بدايته، قبل أن يرحل إلى الأزهر طلبا للعلم سنة 1914م، حيث نال شهادتيه الأهلية والعالمية، وانشغل في ذات المرحلة بقضية وطنه أثناء مراحلها المختلفة إلى جانب جهوده العلمية في التحقيق

والتأليف اللغوي والتاريخي، وانتهى به المطاف مفتيا للديار الليبية في عقد السبعينات من القرن الماضي، للمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية وجهاده ينظر على سبيل المثال: ناصر الدين محمد الشريف، الجواهر الإكليلية في أعيان ليبيا من المالكية، دار البيارق للطباعة والنشر، عمان 1999، ص 414-418. وهاشم بن المهدي الشريف الوداني، جهود العلامة الشيخ المجاهد الطاهر احمد الزاوي في الحفاظ على التاريخ الوطني، إحياء التراث، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، العدد التاسع عشر 2002. ص411-424.

3- ابن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس، وما كان بها من الأخبار، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، مكتبة النور، طرابلس. ط 2. 1967م، المقدمة، ص " هـ ".

4 – أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة 1961. الجزء الثاني، مقدمة المحقق.

5- الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، د.ت، ط.2، 1970م. ص 27.

6- الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار الفتح، دار التراث العربي، ليبيا. ط3. 1973. ص 29.

7 – عبد الله عزباوي، الحركة السياسية المصرية: الأحزاب السياسية النشوء والتطور، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبوظبي 2002، ص 12، 18. محمد عمارة، الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، دار الشروق، القاهرة.

8 – محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1993، ص 262.

9- عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3. 1986، ص 163 وما بعدها.

10 – حول سيرة ابن غلبون ينظر: علي مصطفى المصراتي، مؤرخون من ليبيا، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1977. ص 119. وتيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، ص 298، 299.

11– الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص 29.

12– ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص 93.

13– ينظر على سبيل المثال: عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام أدهم، دار لبنان، بيروت. 1969. ص 22-23. وكذلك أكمل الدين إحسان أوغلي، العرب في ظل الرابطة العثمانية (ضمن كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركي) مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1993، الجزء الثاني، ص89.

14– الطاهر الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار الفتح، و دار التراث العربي، ليبيا، ط3. 1972م، ص 387.

15– ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص 124.

16– الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 224.

17– ابن غلبون التذكار، مصدر سابق، في عدد من المواضع مثل: ص 162-164.

18 –المصدر نفسه، ص 162.

19– المصدر نفسه. ص 145.

20 – ينظر ترجمة أحمد النائب الأنصاري في تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص 300.

21– أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق: الطاهر الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ج2. 1961.

22 – الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق. ص 236.

23– توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، دار طلاس، دمشق، ص 46، 47.

24 – سيارة الجميل، تكوين العرب الحديث، مرجع سابق، ص 504، 505.
25– الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق ص 236.
26 – المرجع السابق. ص 165.
27– الطاهر الزاوي، جهاد الأبطال، مرجع سابق، ص 40، 41 وغيرها من المواضع.
28– د.م.ت.ط، ملفات التعليم الملف، رقم 9 وثيقة رقم 261. كشف بالنتائج النهائية للمدرسة الابتدائية بالزاوية في العام الدراسي 1909 – 1910م بتاريخ 16 حزيران 1326 مالية 29 يونيو 1910 م.
29– د.م.ت.ط، ملف التعليم وثيقة رقم 1959 بخصوص تقرير نظارة المعارف العثمانية لمجلس إدارة الولاية حول عدم جدوى الاستعانة بخرجي المساجد والزوايا في الوظائف العمومية، بتاريخ اغستوس 1326 مالية 5 سبتمبر 1910م.
30–الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، ط 1، 1968م، ص 27.
31– ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 147.
32– د.م.ت.ط، ملفات العدل رقم 171 مضبطة استنطاق الحاج بن نابي المكلف بتحصيل الضرائب الصابرية أحد قرى الزاوية بمرفقة عدد من العساكر الزبطية بتاريخ 24 رجب 1291هـ 24 أغستوس 1290 مالية (6 سبتمبر 1874م)
33– ينظر على سبيل المثال رسالة الشيخ غومة المحمودي للسلطان العثماني عبد المجيد سنة 1858، ضمن الملحق الوثائقي لكتاب علي عمر بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرمانلية، ص. 539، 540.
34– الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 154.
35– ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص 266.
36– المرجع السابق، ص 178.

37- أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، (ترجمة خليفة التليسـي) الـدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، ط 2، 1991 م، ص 313 وما بعدها.
38- ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 178.
39- المرجع السابق، ص 209.
40- المرجع السابق، ص 214.
41- المرجع السابق، ص 233.
42- المرجع السابق، ص 271، 272.
43- ينظر على سبيل المثال: عبدالله علي ابراهيم، مجلس الادارة في ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، العدد الأول، السنة الثانية 1980.ص12
44- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 272.
45- المرجع السابق، ص 272.
46- المرجع السابق، ص 286.
47- بشأن تلك الحركات ينظر: شارل فيرو، الحوليات الليبية، ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي. المنشأة العامة، طرابلس ؛ ومحمد امحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي في إيالة طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس 1988م.
48- أحمد عبد الرحيم مصطفى، العرب في ظل الرابطة العثمانية، ضمن كتاب العلاقات العربية التركية من المنظورين العربي والتركي، معهد البحوث والدراسات العربية، ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول 1993م، الجزء الأول، ص. 133، 138.
49- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، ص 237، 243.
50- أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، ترجمة: نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت، 1982م، ص. 234.

51- محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1989م، ص 39.
52- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق. ص 149-151
53- هاملتون جب، هارولدبوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، القاهرة 1970م، ج. 1، ص. 31، 33.
54- ابن غلبون، التذكار، مصدر سابق، ص. 212.
55- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار الفتح، دار التراث العربي، ليبيا، ط. 3، د.ت، ص. 390، 392.
56- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص. 151.
57- المرجع السابق، ص. 15.
58- أبي الحسن التمجروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، تحقيق: سليمان الصيد، دار بوسلامة، تونس 1988، ص52.
59- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص. 164.
60- أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ج1، ص222.
61- الطاهر الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 164.
62- المرجع السابق، ص 165.
63- ينظر على سبيل المثال: محمد شاكر مشعل، الشمال الافريقي والعثمانيون، ليبيا في العصر العثماني الأول 1551-1711م، د.ن، 1985م، ص 71-72.
64- أبي الحسن التمجروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، المصدر السابق، ص. 53.
65- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، المرجع السابق، ص. 165.

66- محمد أمحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي في إيالة طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص

67- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص. 238، 239.

68- المرجع السابق، ص251.

69- الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، مرجع سابق، ص 7.

70- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس، مرجع سابق، ص 279.

71- عقيل محمد البربار، دراسات في التاريخ الليبي الحديث، منشوراتELGA، فاليتا 1996، ص 101-113.

72- خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبل الاحتلال الإيطالي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999م، ص50.

73- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص5.

74- محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطالية، ترجمة: عمر الطاهر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ج1، ص 113، 115.

75- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص281.

76- المرجع السابق، ص8.

77- المرجع السابق، ص21، و24-25، وغيرها.

78- ينظر على سبيل المثال: مصطفى حامد رحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الايطالي أكتوبر 1911- أكتوبر 1912م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1988، ص 75.

79- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص38.

80- المرجع السابق، ص36.

81- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الزاوية، تحقيق: الطيب الشريف، والعربي الشريف، مخطوط غير منشور، ص 60.

82- الطاهر الزاوي، عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، د.ت، ط.2، 1970، ص. 27.

83- الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، مرجع سابق، ص 9.